



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

PISSN: 1813-1719

EISSN: 1813-1813



The Effect of Banking Assets on Inflation in the Iraqi Economy for the Period (2005-2020)

Assist. Prof. Dr. Muhannad. K. Abed
College of Administration and Economics
University of Fallujah
Muhannad -khamis@uofallujah.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Khalid.R Awad
College of Administration and Economics
University of Fallujah
khalid_rokan@uofalluja.edu.iq

Researcher: Firas. K. Abed
College of Administration and Economics
University of Fallujah
firaskmieas77@gmail.com

Abstract:

The research aims to show the effect of banking assets on some inflation in the Iraqi economy from the period (2005-2020). The sample of the research is the banking assets and the research community of the Iraqi economy, and the results showed the existence of a long-term equilibrium relationship heading from banking assets to inflation in Iraq during the period (2005-2020). In addition to the existence of the inverse relationship between banking assets and inflation in Iraq. Despite the entry of Iraq after the year (2004) to the market economy and financial liberalization processes, the performance of the banking sector is still weak because it is based on the lack of confidence of individuals in the banking sector in addition to political interventions in the sector. The study recommends that the central bank and the Iraqi private commercial banks have the responsibility to provide the appropriate atmosphere for citizens to benefit from banking services. By creating an atmosphere of confidence among customers and diversifying services to meet all needs.

Keywords: Iraqi Economic, Inflation, Banking assets.

**أثر الموجودات المصرفية على التضخم في الاقتصاد العراقي
للفترة (2005-2020)**

أ.م.د. مهند خميس عبد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة

الباحث: فراس خميس عبد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة

أ.م.د. خالد روكان عواد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان أثر الموجودات المصرفية على التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020)، وإن عينة البحث هي الموجودات المصرفية ومجتمع البحث الاقتصاد العراقي،

واظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الموجودات المصرفية إلى التضخم في العراق خلال الفترة (2005-2020)، فضلاً عن وجود علاقة عكسية بين الموجودات المصرفية والتضخم في العراق وبالرغم من دخول العراق بعد عام (2004) إلى اقتصاد السوق وعمليات التحرير المالي إلا أن أداء القطاع المصرفي لا زال ضعيف لأنه قائم على عدم ثقة الافراد بالقطاع المصرفي، ويوصي البحث أنه على البنك المركزي والمصارف العراقية التجارية الخاصة مسؤولية توفير المناخ المناسب للمواطنين للاستفادة من الخدمات المصرفية، ذلك عن طريق خلق جو من الثقة لدى الزبائن وتنويع الخدمات بحيث تلبي جميع الاحتياجات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، التضخم الاقتصادي، الموجودات المصرفية.

المقدمة

تعد الموجودات المصرفية من المتغيرات ذات العلاقة بالتضخم الاقتصادي وهذا نابع من درجة التأثير الذي ممكن أن تمارسه من خلال الحد من درجات التضخم الاقتصادي الذي يصيب الاقتصاد، ويبرز هذا الدور عن طريق نشاط المصارف من خلال التوسع في منح القروض التي من شأنها أن تعمل على تفعيل الدورة الاقتصادية، إذ تتجلى أهمية قرار تخصيص الموجودات من خلال تأثيرها في تفسير التباين في عوائد الاستثمارات والتي تنعكس على التضخم الاقتصادي، إذ تهدف جميع الدول إلى زيادة الموجودات المصرفية، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي عن طريق خطط محددة والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مشاركة القطاعات الأربعة المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي عن طريق قطاع الاستخراج (القطاع النفطي) والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات، مما يولد آثار ايجابية على اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، والتي تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على التضخم الاقتصادي، لذا يتطلب الامر تحسين وضع وعمل السياسات المالية للدولة لتتمكن من استغلال الموارد والموجودات المالية المتاحة لديها من ودائع الجمهور وتحويلها الى فعل اقتصادي من خلال استثمارها في القطاعات المختلفة، مع التأكيد على أن الأمر يحتاج إلى إيجاد حلول لمجموعة المشاكل التي تعترض طريقة عملها وتطويرها لتوسع امكانياتها وزيادة خبرتها وتطوير كواردها ودفعها لاستخدام مبتكرات تقنية حديثة كشبكة الاتصالات ونظم المعلومات، وتقلل من نقاط الضعف في هيكل النظام المصرفي، لتصبح قادرة على منافسة المؤسسات المصرفية التي يمكن أن تدخل السوق وتؤثر على التضخم الاقتصادي.

مشكلة البحث: إن مشكلة البحث تدور حول المسار الذي أخذته الموجودات المصرفية في التأثير على التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020) إذ تبرز المشكلة التي يهدف البحث إلى معالجتها من خلال الأسئلة الآتية:

1. ما حجم التأثير الذي تمارسه الموجودات المصرفية على التضخم في الاقتصاد العراقي؟
 2. ماهي الطريقة التي يتم بها توجيه الموجودات المصرفية في العراق باتجاهات اقتصادية تنموية ذات تأثير ايجابي وفعال على التضخم الاقتصادي؟
- هدف البحث:** يهدف البحث إلى قياس وتحليل دور الموجودات المصرفية في التأثير على التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020).

فرضية البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية: إن العلاقة بين حجم الموجودات المصرفية في القطاع المصرفي ومعدلات التضخم هي علاقة عكسية في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020).

منهج البحث: لغرض الوصول إلى الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها البحث فقد استعمل منهجان المنهج الاستقرائي لدراسة العلاقة بين الموجودات المصرفية ومعدلات التضخم وأيضاً تم استخدام أدوات التحليل الكمي لقياس هذه العلاقة خلال فترة البحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية: دراسة الاقتصاد العراقي (القطاع المصرفي)
الحدود الزمانية (2005-2020) بيانات ربع سنوية لمؤشرات الموجودات المصرفية ومعدلات التضخم.

المحور الاول: الإطار النظري بين الموجودات المصرفية والتضخم في العراق

1-1 مفهوم الموجودات المصرفية: موجودات البنك (Bank Assets): تُسمى أيضاً (أصول البنك) ويُقصد بها كل ما يملكه البنك ويمكن تحويله إلى سيولة وقت الحاجة إليها ويشمل ذلك مختلف الأصول المادية مثل البنائيات والقروض، والاحتياطات، وإيداعات البنك لدى الغير، والأوراق المالية الاستثمارية فضلاً عن الأموال النقدية الموجودة في خزانة البنك وهذا يمثل الجانب الأيمن للميزانية أما الجانب الثاني من الميزانية يختص بهيكل المطلوبات وحقوق الملكية (صافي الثروة) (ادريس، 2021: 120)، ويمكن تقسيم هيكل الموجودات إلى عناصر عدة رئيسية منها:

1-1-1 هيكل الموجودات: تختلف موجودات المؤسسة المالية في طبيعتها عن موجودات مؤسسات الأعمال الأخرى من شركات صناعية وتجارية وغيرها، ويقع الاختلاف في نوعية الموجود الذي تعمل من خلاله المؤسسة المالية (الزبيدي، 2004: 23)، فهي تتعامل مع موجودات مالية ومنها النقد والأوراق التجارية والمالية والاستثمارات المالية قصيرة الأجل وغيرها الكثير، ومعظمها لها القدرة العالية للتحويل إلى نقد بسرعة، فيما يقل المخزون بشكل كبير في المؤسسة المالية، فهو لا يعدو أن يكون شيئاً من القرطاسية والأدوات الاحتياطية ونسبته ضئيلة قياساً بحجم الموجودات، بعكس ذلك في مؤسسات الأعمال الأخرى إذ يشكل المخزون نسبة عالية من مجموع الموجودات مثل المؤسسات الصناعية وتقسم الموجودات في المؤسسة المالية إلى الآتي:

اولاً. الموجودات السائلة (Liquid Assets) وتقسم على (عبد الله والطراد، 2012: 37):

1. الاحتياطات الأولية (Primary Reserves): وتعرف بالموجودات النقدية التي تحتفظ بها المؤسسة المالية، وغالباً لا تدر عائداً يذكر إنما أهميتها تكمن في توفير حاجات المؤسسة المالية من النقد وغالباً ما تمتاز بالاستمرارية مادامت المؤسسة المالية فاتحة لأبوابها وتقدم خدماتها، ولهذا توصف مثل هذه الاحتياطات بأنها الخط الدفاعي الأول لحماية المؤسسة المالية، وعادة ما تتكون من عناصر عدة هي كما يأتي (الشمري، 2014: 78):

أ. النقد في الصندوق عند المؤسسات المالية لمواجهة طلبات السحب والدفع والسداد وغيرها من الحاجات.

ب. النقد الذي تحتفظ به المؤسسات المالية في الشركات الأخرى بشكل ودائع سواء أكانت تلك المؤسسة المالية محلية أم دولية.

ج. الاحتياطي القانوني النقدي الذي يتحدد بموجب القانون، وبموجب تعليمات المصرف المركزي ويتمثل بنسبة من الودائع التي يقرها القانون، وعادة ما يكون الاحتياطي القانوني متبايناً بنسب فرضه حسب الوديعة، وطبيعة عمل المؤسسة المالية ونوع العملة فيما إذا كانت محلية أو أجنبية.

د. الشيكات برسم التحصيل: ويقصد بها الشيكات المقبولة من قبل المؤسسات المالية بهدف تحصيل مبالغتها وهي شيكات مسحوبة على مصارف أو مؤسسات مالية أخرى.

2. الاحتياطات الثانوية (Secondary Reserves): ويقصد بها الجزء الثاني من الموجودات السائلة التي تعد الجزء الأهم بوصفها الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة، بعبارة ثانية أنها الموجودات الأقرب للنقد وهي الموجودات التي تجعل المؤسسة المالية تحقق عائداً منخفض من ورائها وبسيطاً، ولكنها تكون أقرب للسيولة منها للربحية، وتتميز بأنها خالية من الأخطار الائتمانية وعدم السداد وغيرها، وتتميز الاحتياطات الثانوية بأنها ذات قدرة بيعية عالية وإن آجالها قصيرة، بعبارة ثانية أنها استثمارات ذات آجال قصيرة، ومنها: حوالات الخزينة والسندات قصيرة الأجل والودائع المودعة من قبل المؤسسات المالية لدى غيرها من الشركات المالية المحلية أو الأجنبية.

ثانياً. الموجودات المالية (Financial Assets): إن المهمة الأساسية للمؤسسة المالية تكمن في كونها وسيطاً مالياً مهمته تقديم القروض، وضمن تركيبة متوازنة للموجودات وتعمل المؤسسات المالية من أجل توظيف جزء من موجوداتها في قروض للغير على أن تتوفر في المقترضين صفات تشترطها المؤسسة المالية، إذ لا يمكن للمؤسسة المالية أن تضع أموالها بأيدي غير آمنة وتعاني في النهاية من عدم سدادهم لتلك القروض التي افترضوها، وتقوم المؤسسة المالية بتحليل ائتماني للتعرف على من تريد أن تقرضه وفي النهاية تعد القروض مصدراً هاماً لأرباح المؤسسة المالية، وغالباً ما تنوع المؤسسة المالية في قروضها على أساس الأجل والقطاع الذي تقرض له وعلى أساس الحجم وغير ذلك.

ويمكن تصنيف القروض إلى أصناف عدة منها (مؤيد وسعيد، 2012: 38):

❖ القروض قصيرة الأجل والتي تتراوح آجالها بأقل من سنة وغالباً ما تساهم مثل تلك القروض في تمويل رؤوس الأموال العاملة التي تعمل في شركات الأعمال، وتتمثل بتمويل الموجودات المتداولة.

❖ القروض متوسطة الأجل ويتراوح أجلها بين سنة وثلاث سنوات ومنها ما يستخدم في تمويل الاستثمارات متوسطة الأجل في مؤسسات الأعمال وغالباً ما تكون صناعية.

ثالثاً. الموجودات الثابتة (Fixed Assets): تضم الموجودات الثابتة كلاً من المباني والأراضي والأثاث والمعدات الميكانيكية والتكنولوجية وموجودات أخرى متنوعة، وتعد الموجودات الثابتة مهمة جداً كونها تشكل الهيكل المالي الذي تمارس المؤسسة المالية أعمالها فيه وتسهيل عملياتها وتشغيلها، وتساهم الموجودات الثابتة ودرجة تطورها مساهمة كبيرة في تطور المؤسسات المالية من خلال استخدامها للتكنولوجية المتطورة الحاسوبية والمعلوماتية، وتساهم القروض طويلة الأجل والتي تزيد آجالها عن ثلاث سنوات ولغاية عشر سنوات في تمويل الموجودات الثابتة لاسيما للمؤسسات العقارية والصناعية والزراعية في البلد (مسلم، 2000: 49).

1-2. التضخم: يعدّ مفهوم التضخم عرضه إلى اختلافات كبيرة بين المدارس الفكرية والاقتصادية المهمة بموضوع التضخم الاقتصادي والسبب في ذلك يرجع إلى أن نظرية التضخم مرت بتطورات عدة تبعاً لتطور الفكر الاقتصادي من خلال الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم ويعدّ

التضخم هو أحد أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه بالرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه (عواد وآخرون، 2019: 197) ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم إذ يُستخدم هذا الاصطلاح لوصف حالات عديدة ومختلفة فعلى سبيل المثال الآتي (ياس، 2013: 48):

1. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
2. تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
3. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.

وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها (التضخم) هي ظواهر مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم الاقتصادي (حبيب ومحمد، 2014: 12)، إذ يستخدم تعبير التضخم الاقتصادي دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم الاقتصادي، كما يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما عبر الزمن، ومن هنا يمكن ملاحظة أن المستوى العام للأسعار هو متوسط أسعار السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد خلال سنة معينة، ويتم استخدام رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات باستخدام أسعار المستهلكين أو أسعار المنتجين (الجبوري، 2017: 12)، وتأسيساً على ما تقدم فإن التضخم التضخم عبارة عن ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعد تضخماً. ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في حدود الدخل المتاح إذ أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات).

المحور الثاني: تطور الموجودات المصرفية والتضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020)

1-2. تطور الموجودات المصرفية في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020): يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ارتفاع نسبة الموجودات مع بداية 2005 وسبب ذلك راجع إلى التحرير المالي واستقلالية البنك المركزي ثم انخفضت عام 2006 ويرجع السبب إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي أكبر من زيادة قيمة الموجودات بسبب زيادة مبيعات النفط مما أدى إلى انخفاض الاداء المصرفي خلال هذه الفترة، ثم اخذت بعد ذلك بالارتفاع إذ بلغت في عام 2020 نتيجة إلى ارتفاع الاداء المصرفي وتوجه الافراد إلى المصارف.

الجدول (1): تطور الموجودات المصرفية في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020) مليون دينار

السنوات	الموجودات المصرفية	معدل التغير السنوي %	السنوات	الموجودات المصرفية	معدل التغير السنوي %
2005	27,696,555	-	2013	144,538,398	11.69491
2006	18,659,022	(32.6305)	2014	143,371,167	(0.80756)
2007	52,711,548	182.499	2015	131,876,159	(8.01766)
2008	77,533,597	47.09034	2016	132,890,283	(0.768997)
2009	74,801,134	(3.52423)	2017	144,811,733	8.970897
2010	89,830,504	20.09244	2018	160,955,235	11.14792
2011	107,294,208	19.44073	2019	171,705,063	6.678769
2012	129,404,637	20.60729	2020	203,687,987	18.62666

المصدر:

- النشرات الاحصائية البنك المركزي العراقي (2005-2020).

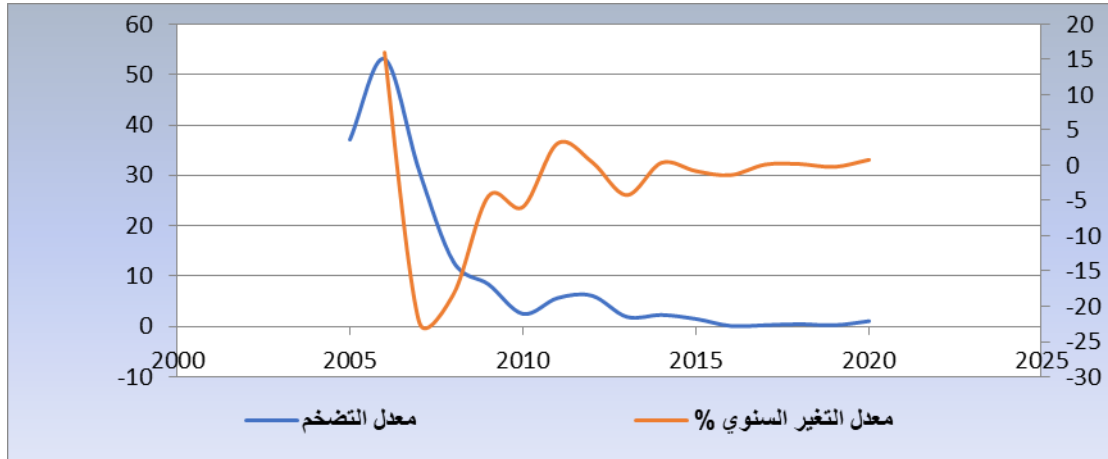
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.

السنة الحالية - السنة السابقة

- معدلات التغير السنوي وفق الصيغة الآتية = $100 \times \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة الحالية}}$

- معدلات التغير السنوي من عمل الباحثين، القيم بين قوسين سالبة.

ويمكن توضيح مسار الموجودات المصرفية ومعدلات تغيرها في الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث بالاستعانة بالشكل البياني رقم (1) الآتي:



الشكل (1): تطور الموجودات المصرفية ومعدل تغيرها في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

2-2. مؤشر معدل التضخم: يعد معدل التضخم السائد واتجاهاته من المؤشرات المهمة، لان للتضخم اثار مباشرة على سياسة التسعير وحجم الانتاج، وبالتالي على حركة رأس المال ونوعية الاستثمارات فيما إذا كانت طويلة الأجل أو قصيرة، وعليه فأن توافر الكفاءة في الادارة النقدية في

البلد المضيف القادر على ضبط معدلات التضخم في حدود معقولة، وتحقيق الاستقرار السعري في السوق، يمثل أحد العوامل الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر.

يلاحظ من الجدول رقم (2) تطور مسار معدلات التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي إذ شهد تطورات كبيرة خلال الفترة (2005-2020) ففي عام (2005) بلغ معدل التضخم عند مستوى (37%) بسبب تدني مرونة القطاعات الأساسية (الصناعة، الزراعة) في الاقتصاد العراقي فضلاً عن أن عدم امكانية القطاعات النقل والمواصلات والطاقة للاستجابة إلى ضغوط الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي، أما في عام (2008) فقد تراجع الرقم القياسي العام لأسعار إلى مستوى (12.7%) ويعود السبب إلى الانخفاض الحاصل في أسعار السلع الاستهلاكية، كما يمكن القول إن استمرار انخفاض التضخم أبقى الاقتصاد العراقي في حالة عدم وضوح السياسات الاقتصادية الكلية والاستمرار في عدم تنوع مصادر الحصول على الإيرادات في مرحلة التضخم الركودي والذي يعد من أخطر الظواهر الاقتصادية، ومن خلال متابعة بيانات الجدول رقم (2) يلاحظ حدوث ارتفاع طفيف في مستوى التضخم في عام (2012) إذ بلغ (6%)، والسبب يعود إلى زيادة النفقات الحكومية في تلك المدة التي صاحبت ارتفاع في أسعار النفط الخام، ليعود وينخفض بعد ذلك عام (2013) ليسجل (1.85%) نتيجة عدم اقرار الموازنة العامة للدولة واختصار الاتفاق العام على التسليح لما تعرض له العراق خلال النصف الثاني من عام (2014) من هجمات إرهابية لتنظيم داعش، ثم أخذ التضخم بعد ذلك بالانخفاض مع استقرار الدولة العراقية والتخلص من الهجمات الإرهابية والتي تزامنت مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار

الجدول (2): تطور معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020) مليون دينار

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2005	37.088	2013	1.856
2006	53.106	2014	2.242
2007	30.89	2015	1.439
2008	12.7	2016	0.068
2009	8.34	2017	0.203
2010	2.457	2018	0.404
2011	5.596	2019	0.201
2012	6.056	2020	1.009

المصدر:

- النشرات الاحصائية البنك المركزي العراقي (2005-2020)

- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.

ويمكن توضيح مسار معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي بالاستعانة بالشكل البياني رقم

(2) الآتي:



الشكل (2): تطور معدلات التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020)
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

من الشكل البياني رقم (2) يلاحظ أن أعلى مستوى وصل معدل التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث هو في عام (2006) إذ بلغ (53.106%) في حين أن أدنى مستوى وصل اليه هو في عام (2019) إذ بلغ (0.201%) وهذا يعود الى حجم الايرادات النفطية الكبيرة التي انعكست بصورة ايجابية على الاقتصاد العراقي فضلاً عن الاستقرار الأمني الذي شهده العراق خلال ذلك العام

المحور الثالث: نتائج تحليل العلاقة بين الموجودات المصرفية وبعض المتغيرات

الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للفترة (2005-2020)

3-1. متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي: من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها، تم تحديد المتغير المستقل الموجودات المصرفية والتابعة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النتائج المحلي الاجمالي، والتضخم) وكما هو واضح من خلال الجدول رقم (3) الآتي:
الجدول (3) متغيرات البحث للفترة (2005-2020)

الرمز	الدلالة	التوصيف
AS	الموجودات المصرفية	مستقل
In	التضخم	تابع

المصدر: من عمل الباحثين.

وبناءً على الإطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Y_i = a + b_1X_1 + u_i \dots \dots \dots (1)$$

إذ يرمز Y إلى أحد التضخم، أما (X1) فهي ترمز إلى الموجودات المصرفية وتمتد فترة الدارسة للفترة من (2005-2020)، وهي مدة قليلة لا تكفي لإجراء طرق القياس الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، إذ يوفر برنامج Eviews الاصدار العاشر امكانية أن تحول المعلومات والبيانات من سنوية الى ربع سنوية واستخدام الصيغة اللوغاريتمية لتخلص من المشاكل الاحصائية (عواد واخرون، 2020: 381).

2-3. نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

الجدول (4): نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصيلي

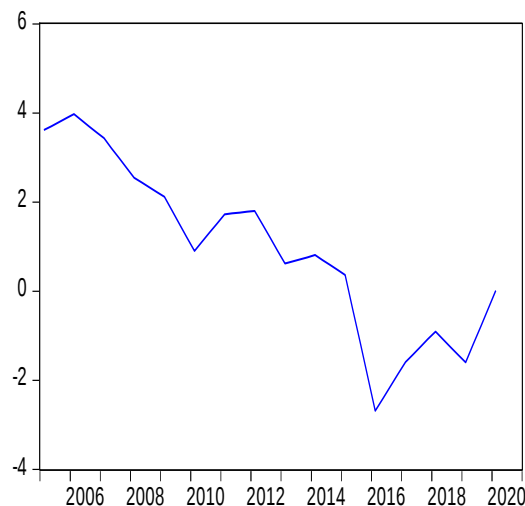
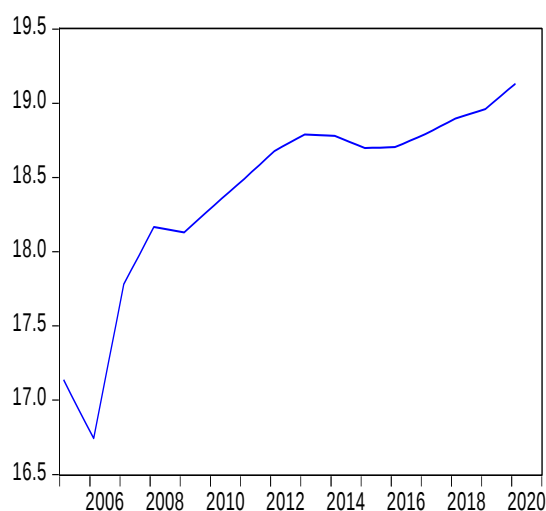
UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level			
		LOG_AS	LOG_IN
With Constant	t-Statistic	-1.7483	-1.4235
	Prob.	0.4022	0.5650
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6450	-1.4963
	Prob.	0.7630	0.8201
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.0663	-1.7499
	Prob.	0.9901	0.0761
		n0	*

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

LOG_AS

LOG_IN



الشكل البياني (3): متغيرات الدراسة بالفرق الاصيلي

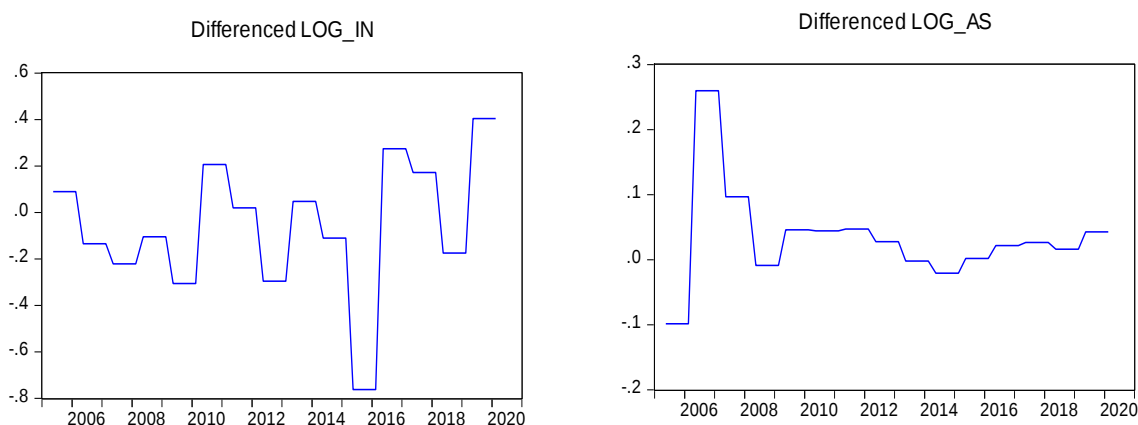
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) أن المتغير التابع مستقر في المستوى الاصيلي والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الاصيلي للبيانات وحسب اختبار (pp)، وبما أن جميع المتغيرات غير مستقرة، فتم اخذ الفرق الاول لها كما هو واضح من خلال الجدول رقم (5).

الجدول (5): نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At FIST DFFERENCE					
		d(LOG_AS)	d(LOG_GDP)	d(LOG_UN)	d(LOG_IN)
With Constant	t-Statistic	-3.4102	-8.4786	-3.8431	-3.1557
	Prob.	0.0144	0.0000	0.0043	0.0278
		**	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6259	-6.5538	-3.8085	-3.2731
	Prob.	0.0360	0.0000	0.0229	0.0808
		**	***	**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.9958	-9.3076	-3.8501	-3.1178
	Prob.	0.0034	0.0000	0.0002	0.0023
		***	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر.



الشكل البياني (4): متغيرات الدراسة بالفرق الاول

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر
يستدل من خلال الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (4) إن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الاول للمتغيرات حسب اختبار (pp)، وعلى هذا الاساس يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة ARDL وسبب ذلك أن المتغيرات اسقرت عند الفرق الاول إلى جانب ان عدد المشاهدات قليل.

3-3. العلاقة بين الموجودات المصرفية والتضخم في العراق للفترة (2005-2020)

3-3-1. التقدير الاول لنموذج ARDL: يظهر من خلال الجدول رقم (6) نتائج التقدير الاول لنموذج (ARDL) بين الموجودات المصرفية والتضخم في الاقتصاد العراقي.

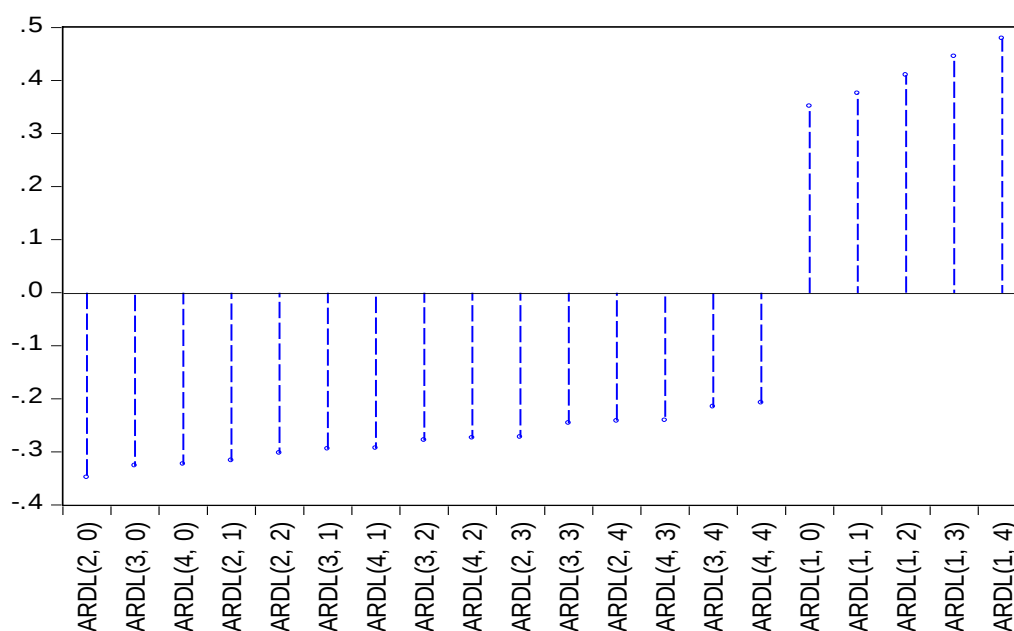
الجدول (6): نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL بين الموجودات المصرفية والتضخم

Dependent Variable: LOG_IN				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_IN(-1)	1.671940	0.094613	17.67130	0.0000
LOG_IN(-2)	-0.726178	0.092303	-7.86736	0.0000
LOG_AS	-0.107505	0.075319	-1.42733	0.1591
C	2.016743	1.405961	1.434423	0.1571
R-squared	0.989477	Mean dependent vary		0.808036
Adjusted R-squared	0.988903	S.D. dependent vary		1.832295
S.E. of regression	0.193019	Akanke info criterion		-0.38666
Sum squared resid	2.049099	Schwarz criterion		-0.24581
Log likelihood	15.40668	Hannah-Quinn critter.		-0.33168
Durbin-Watson stat	1.837210			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

تظهر نتائج الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) ان نموذج (ARDL) الملائم هو (2, 0) لقياس العلاقة بين الموجودات المصرفية والتضخم ذلك لأنه يعتمد على مستوى المعنوية، ومنة نتائج النموذج أن المتغير المستقل قد فسر التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع بقدر (98%) وإن (1%) ترجع إلى تأثيرات خارجية تقع خارج النموذج.

Akaike Information Criteria



الشكل (5): اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

3-3-2. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك: يظهر الجدول رقم (7) العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية ونسبة ومعدل متوسط دخل الفرد.

الجدول (7): العلاقة بين الموجودات المصرفية والتضخم في العراق خلال فترة البحث.

zz	Value	K
F-statistic	6.19218	1
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين الموجودات المصرفية والتضخم بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث لأن قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (1%).

3-3-3. نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل: يظهر الجدول رقم (8) نتائج تقدير الاستجابة طويلة الاجل والقصيرة وفق نموذج ARDL للعلاقة بين الموجودات المصرفية والتضخم في العراق وكما يأتي:

الجدول (8): نتائج تقدير الاستجابة طويلة الاجل والقصيرة بين الموجودات المصرفية والتضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_IN(-1))	0.726178	0.092303	7.867362	0.0000
D(LOG_AS)	-0.107505	0.075319	-1.427331	0.1591
CointEq(-1)	-0.054238	0.023057	-2.352340	0.0223
Cointeq = LOG_IN - (-1.9821*LOG_AS + 37.1835)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_AS	-1.982108	0.864217	-2.293531	0.0257
C	37.183500	15.986293	2.325961	0.0237

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) الذي يتضمن نتائج الجدول الآتي:

1. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الموجودات المصرفية إلى التضخم في العراق خلال الفترة (2005-2020)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (5%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوازن خلال (-0.054) من الزمن.
2. تظهر نتائج الاستجابة طويلة الأجل وجود تأثير عكسي قوي ومعنوي عند مستوى اقل من 5% بين الموجودات المصرفية والتضخم في العراق، أي أن زيادة الموجودات المصرفية عملت على انخفاض معدلات التضخم خلال مدة الدراسة في العراق، أي زيادة النقود المودعة من قبل الافراد لدى المصارف خلال فترة الدراسة.

3-3-4. نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين: يظهر الجدول رقم (9) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس بين الموجودات المصرفية والتضخم في العراق وكما يأتي.

الجدول (9): نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين الموجودات المصرفية والتضخم في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.614401	Prob. F(1,54)	0.4366
Obs*R-squared	0.663738	Prob. Chi-Square(1)	0.4152
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.125132	Prob. F(1,56)	0.7249
Obs*R-squared	0.129312	Prob. Chi-Square(1)	0.7191

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

كما يظهر من الجدول رقم (9) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة عدم استناداً إلى قيمة (F.R) المحسوبة والجدولية بين متغيرات البحث.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: يخلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي:

1. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عكسية بين الموجودات المصرفية والتضخم الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة (2005-2020).
2. تظهر نتائج الاستجابة طويلة الأجل وجود تأثير عكسي ومعنوي بين الموجودات المصرفية والتضخم أي إن زيادة حجم الموجودات المصرفية كان لها أثر كبير في انخفاض معدل التضخم في العراق خلال فترة الدراسة في العراق (2005-2020)
3. رغم دخول العراق بعد عام (2004) إلى اقتصاد السوق وعمليات التحرير المالي التي نالت من القطاع المصرفي إلا أن ضعف القطاع المصرفي لا زال قائم وهذا نابع من عدم ثقة الافراد بالقطاع المصرفي إلى جانب التدخلات السياسية في القطاع المالي.
4. وجود قصور من البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية التجارية الخاصة في توعية دوائر الدولة والمواطنين على حدٍ سواء بأهمية ضرورة الاستفادة القصوى من الخدمات التي تقدمها المصارف.

ثانياً. التوصيات: يخلص البحث إلى جملة من التوصيات وكما يأتي:

1. العمل على إعادة هيكلة أدوات السياسات الاقتصادية الكلية وإعادتها إلى مسارها الفعال الذي يضمن أن تعمل السياسات الاقتصادية الكلية بتنسيق عالي بهدف رفع مستوى التعاملات في المجال النقدي والمالي الذي ينعكس في نهاية المطاف على عمل السياسات النقدية والمالية ومن ثم على عمل أدوات هذه السياسات التي تنعكس بصورة ايجابية على أبرز الظواهر والمشاكل الاقتصادية ومنها التضخم الاقتصادي الذي ينخر كاهل القطاعات الاقتصادية للبلاد.
2. ضروري أن تتبنى السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي نماذج الإنذار المبكر والتي تنعكس بصورة ايجابية على القطاع المصرفي في العراق من خلال المرونة التي تقدمها لأداء عمل المصارف
3. والرصد المالي على البنك المركزي والمصارف العراقية التجارية الخاصة مسؤولية توفير المناخ المناسب للمواطنين للاستفادة من الخدمات المصرفية، وذلك عن طريق خلق جو من الثقة لدى الزبائن وتنويع الخدمات بحيث تلبي جميع الاحتياجات.

4. الاستمرار في تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للسنوات القادمة لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية حول احتمال وقوع البلد في أزمة مالية وذلك من خلال معرفة سلوكها.

المصادر:

1. الأمين وباشا، عبد الوهاب زكريا عبد المجيد، (1983)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، دار المعرفة، الكويت.
2. ادريس، ياسين هلال، (2021)، سعر الصرف واسعار الفائدة وأثرها في بعض متغيرات القطاع المصرفي العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 17، العدد 56.
3. الجبوري، حامد، (2017)، التضخم وعلاجه، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاقتصادية، العراق.
4. حبيب، قنوني ومحمد، بن عدة، ومليكه، ريغي، (2014)، البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتان للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية.
5. رشوان، احمد حسين عبد الحميد، (2015)، أزمات الشباب والبطالة، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي.
6. الزبيدي، حمزة محمود، (2004)، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان.
7. الشمري، خالد توفيق، (2009)، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.
8. الشمري، صادق راشد، (2014)، ادارة العمليات المصرفية، مطبعة الكتاب، بغداد.
9. عبد الله، خالد أمين والطراد، إسماعيل إبراهيم، (2000)، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع الاردن.
10. عواد واخرون، (2019)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 15، العدد 47.
11. عواد واخرون (2020)، تحليل أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنشيط المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 16، العدد 52.
12. مسلم، إسماعيل حسين (2000)، تحديث الموازنة العامة للملكة الاردنية الهاشمية بتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.
13. مؤيد، عبد الرحمن الدوري وسعيد، جمعة عقل (2012)، إدارة المشتقات المالية، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
14. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة.
15. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية للمدة (2005-2020).
16. ياس، اسماء خضير، (2013)، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، الكلية التقنية الادارية، بغداد.